J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 10 (5): 303 - 308, 2019

The Relation between Commerce Electronic Crimes and Economic Development in India

Hegab, A. A. M. S. [1] and A. E. A. El-Bebiti[2]
[1]Econ. And Political Studies and Res.Dept.,Inst.Asian Res. and Studies, Zagazig Univ., Egypt
[2]Economin and Administrative Science Dept.,Fac. of Technology and Dev., Zagazig Univ., Egypt

This article was CHECKED against plagiarism using TurnitIn software

"أثرالعلاقة بين التجارة والجرائم الإلكترونية على التنمية الاقتصادية فى الهند"

أحمد على مرسى سليمان حجاب[1] و عبدالرحيم الشحات أحمد البحطيطى [2]
[1] قسم دراسات بحوث العلوم السياسية والاقتصادية - معهد الدراسات والبحوث الآسيوية- جامعة الزقازيق - مصر
[2] قسم العلوم الاقتصاديه والادارية– كلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق - مصر

الملخص

لقد أصبحت التجارة الإلكترونية في وقتنا الحالي محرك فعال لتنشيط العمل التجاري بين الأطراف المختلفة المتعاملة فيه من أفراد و مؤسسات و إدارات ، وهي فرصة للراغبين في البحث عن افضل الطرق لتحقق أكبر الأرباح عن طريق قنوات الترويج و البحث عن زبائن و أسواق جديدة ، عبر الوسائل الإلكترونية بالاعتماد على نظم الدفع و السدادالحديثة ، بل إن اعتماد التجارة الإلكترونية على نظام معلومات أدواته كلها إلكترونية أصبحت معرضة لأخطار القرصنة و الاختراق لمواقعها و تدميرها مما يتطلب إنشاء تشريع علمي متكامل والتنسيق بين جميع دول العالم ،وهذا ما لوحظ فى الدراسة ولذا أصبح من الضرورى ان تنهض الدول من سباتها لتلتحق بركب الدول السارية إلى التقدم والدخول إلى التجارة الإلكترونية .

المقدمة

كانت تشهد شبكة الإنترنت إنتشارا هائلا ، مما جعل مفهوم التجارة الإلكترونية يشيع و يتوسع ليشمل عمليات أوسع من البيع و الشراء ، حيث أن الآفاق التي تفتحها التجارة الإلكترونية أمام الشركات و المؤسسات و الأفراد لا تتوقف عند حد معين و السبب من وراء ازدهارها هو اعتماد تلك المؤسسات على تكنولوجيا متطورة. حيث أن اعتماد التجارة الإلكترونية على نظام معلومات أدواته كلها إلكترونية أصبحت معرضة لأخطار القرصنة و الاختراق لمواقعها و تدميرها مما يتطلب إنشاء تشريع علمي متكامل والتنسيق بين جميع دول العالم و الهيئات المختلفة حيث بدأت إجراءات تأمين وتوثيق مواقع الشبكة ووجود قواعد بيانات لحفظ معلومات العملاء واستخدام هذه المعلومات في تحديث قواعد بيانات الموقع ، و بدأت الأعمال الإلكترونية بين الشركات عبر الإنترنت لتنتقل إليها الصفقات التجارية بتفاصيلها وأعمالها الإدارية .

مشكلة الدراسة

شهد العالم تطورا كبيرا فى مجال التجارة الإلكترونية خلال العقدين الأخيرين منذ بدايه تسعينيات القرن العشرين،حيث تأثر العالم كله بالتجارة الإلكترونية ، فكيف تم التكيف مع تلك التجارة وكيفية التصدى للجرائم الناتجة عنها و ماهي الإجراءات المتبعة وتنحصر مشكله الدراسة فى التساؤلات الأتية:

1- ما مفهوم التجارة الإلكترونية والجرائم الإلكترونية ووسائل و نظم الدفع فيها؟
2- ما مدى اتجاه دولة الهند إلى دخول التجارة الإلكترونية؟
3- كيف ينظر إلى واقع التجارة والجرائم الإلكترونية في الهند ؟
4 - ماهو تأثير التجارة والجرائم الإلكترونية على التنمية الاقتصاديه فى الهند ؟

أهداف الدراسة

يمكن تحديد أهداف الدراسة فى :

1 - تسليط الضوء على حجم المنافع التى تعود على اقتصاد دولة الهند من التوجه نحو التجاره الالكترونية
2 - تسليط الضوء على مختلف نظم التجارة الالكترونية فى دولة الهند
3 - محاولة التعرف على واقع التجارة الالكترونية فى دولة الهند وموقعها في العالم.
4- السعى لإقامه تشريعات وقوانين للحد من حالات السرقه والغش التى تحد من انتشار التجاره الرقميه وما لها من أثرإيجابى والتصدى للجرائم الالكترونية على الاقتصاد الهندى .
3- المعرفة الدقيقة لمصطلح التجارة الالكترونية و أثارها في الاقتصاد العالمي، وعلى الاقتصاد الهندى .
4 – التعرف على الدوافع لإقامة هذه التجارة و ما تتوفر عليه من إيجابيات وسلبيات.
5 - محاولة إثراء المكتبة الجامعية بمواضيع تخص المفاهيم الجديدة التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في المجال الاقتصادي.
6- التعرف على مكانة الهند في التجارة الالكترونية .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة إلى تحليل دور التجارة الالكترنية وأثرها على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادى فى الهند وتتلخص أهمية الدراسة فى :

1- إثبات قدرة العالم الثالث على التقدم والتطور الأمر الذى لم يعد قاصرا على الدول المتقدمة .
2- إضافة جديده إلى عالم المعرفه والبحث العلمى ومساعدة الدول النامية للخروج من عنق الزجاجة والاستفادة بشكل كبير من التجارة الالكترونية والتصدى للجرائم الناتجه عنها.

فروض الدراسة

تمتلك الهند العديد من المقومات الإقتصادية مما جعلها قادرة على استخدام التجارة الالكترونية وانتشارها بشكل كبير مع محاربة الجرائم الالكترونية ، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة يمكن أن تتناول الدراسة والتي تتمثل فيما يلي:

1- توجد علاقة بين حجم التجارة والجرائم الالكترونية فى الهند.
2- توجد علاقة بين مستخدمى الإنترنت وبعض المتغيرات الاقتصادية .
3- توجد علاقة بين حجم التجارة الالكترونية وبعض المتغيرات الاقتصادية "صادرات السلع الالكترونية – والواردات الالكترونية "

حدود الدراسة

تركز هذه الدراسه على أهميه دور التجارة الإلكترونية فى النمو الاقتصادى على دولة الهند وسهولة عملية البيع والشراء والتقليل من جرائم تلك التجارة.

الحدود المكانية : يتحدد الإطار المكانى للدراسة على دولة الهند .
الحدود الزمانية : تركز هذه الدراسة على الفترة الزمنية من1990 - 2014

منهج البحث

تعتمد منهجية البحث على استخدام التحليل الوصفى للبيانات والأسلوب الإحصائى لتحليل البيانات وقياسها من خلال :

أ- المنهج الوصفي : لقد استخدام الأدوات والمراجع ودوريات ورسائل علمية مختلفة والدراسات السابقة .
ب- المنهج القياسى : وقد اعتمد الباحث على استخدام المنهج القياسى باستخدام برنامج SPSS لتحليل

العلاقة بين المتغيرات وتحليل تاثير التجارة والجرائم الإلكترونية على التنمية الاقتصادية فى الهند .

الدراسات السابقة :

1- دراسة (رضوان، 1998) "بعنوان عالم التجاره الالكترونية"

تتم التجارة الالكترونية الآن بصورة ناجحة في الدول المتقدمة تكنولوجياً ، حيث تتطور بصورة سريعة مع ازدياد الاستثمارات المباشرة في تكنولوجيا الاتصالات وتقنية المعلومات وبعد إتاحة الإنترنت للافراد ، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة أن التجارة الالكترونية من العوامل التى تساعد فى التنمية الاقتصادية وكذلك ارتفاع مستوى النمو الاقتصادى ومستوى المعيشة والرفاهية .

2- دراسة (توفيق ،2000) دراسه بعنوان "التقرير المالى الالكترونى على شبكة الإنترنت وتقييم جهود تنظيمة "

أجريت الدراسة على البنوك العاملة فى مصر وهدفت إلى تقييم مدى استخدام التقريرالمالى الالكترونى على شبكة الإنترنت وخلصت الدراسة إلى

أن نسبة 25.9% تستخدم طريقة الإفصاح على شبكة الإنترنت فهناك بنوك تعرض البيانات بطريقة كاملة وواضحة ويمكن أن تستخدم لأغراض التحليل المالى بينما هناك بنوك يتم عرضها للبيانات بطريقة مختصرة .

3- دراسة (حداد وجودة ، 2002) بعنوان " التسويق الالكترونى وأثرة على جودة الخدمات المصرفية "

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المصارف التجارية فى الأردن لمفهوم أهمية ودور التسويق الالكترونى فى تعزيز العلاقة بين المصارف وعملائها وكذلك المساهمة فى توفير قاعدة معلومات من شأنها مساعدة إدارات البنوك التجارية فى التعامل مع العملاء .

4- دراسه (عبدالقادرومحمد ،2003) دراسه بعنوان" دور البنوك الالكترونية فى تطوير التجارة الالكترونية

حددت الدراسة دور البنوك فى تطوير التجارة الالكترونية من حيث مبادئها وأهدافها ومفاهيمها وحددت أهم الخدمات المقدمة من طرف البنوك الالكترونية وهى خدمة الهاتف المصرفى والتحويل الالكترونى للأموال والنظم المصرفية المباشرة مع العميل وأوصت هذة الدراسه بضرورة وضع تشريعات قانونية وضريبية تحكم عملية التبادل التجارى.

تطور الجرائم الالكترونية فى الهند

مخاطر الجرائم الالكترونية ترافق الاتجاه إلى الاقتصاد الرقمى حيث أدى قرار الحكومة الهندية بإلغاء التعامل بفئتين من الأوراق النقدية الكبيرة إلى عواقب مختلفة بدأت بصفوف انتظار طويلة أمام المصارف وآلات الصراف الآلي، ولم يكن ذلك بالأمر السهل في بلدٍ يتجاوز عدد سكانه مليار نسمة،ويفتقر أكثر من نصفهم إلى الحسابات المصرفية، ولاحقًا جرى التركيز على فوائد تحول الهند إلى التعاملات الالكترونية والاقتصاد الرقمي على المدى الطويل، وتسعى الحكومة بالفعل لتشجيع المدفوعات الرقمية بين الفقراء والأميين وسكان المناطق الريفية الذين لا تشملهم الأنظمة المصرفيةالحديثة، لكن يُرافق هذا التحول مخاطر تصاعد الجرائم الالكترونية ولاسيما مع انضمام فئات مختلفة من المستخدمين لا يعون جيدًا طبيعتها وسُبل إتقائها، ويتطلب ذلك تدخل الحكومة والمؤسسات المالية بتدابير أمنية قوية ومُلائمة.

وبمقدور تشجيع التعاملات النقدية الإسهام في كبح التهرب الضريبي والفساد واستعمال النقود في الجرائم، وجميعها أهداف بالغة الأهمية تُغري الحكومات بخوض التجربة، لكن لم تُتخذ بعد التدابيرالكافية لضمان أمن أموال الهنود العاديين من أخطارالجرائم الالكترونية، وكررت المصارف الهندية ومواقع الإنترنت التأكيد على استخدامها لأحدث بروتوكلات الأمن ما يُوفر لهم نفس درجات الأمان في مؤسسات الدول المتقدمة. وعلى الرغم من أن هذا التأكيد لا يُخالف الحقيقة، إلا أنه من الخطير قبوله كدليل على تمتع المستهلكين الهنود بدرجة كافية من الحماية في مواجهة الاحتيال الرقمي (1).

ويصحب التحول إلى الاقتصاد الرقمي مخاطربجرائم الكترونية تستهدف مواطنين سيخوضون تجاربهم الأولى في التعاملات الرقمية، ما سيجعلهم عرضة لخسارة أصولهم الثمينة بسبب أنواع جديدة من الجرائم يجهل أغلبهم بطبيعتها، وبالتالي يعجزون عن حماية أنفسهم، وعلى مدار عقود خلصت الأبحاث في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات إلى أن المستهلكين هم النقطة الأضعف في مختلف أنظمة التكنولوجيا، كما بينت العلاقة العكسية بين الجهد المطلوب لاتباع تدابير أمنية من ناحية والتزام المستهلكين بها من ناحيةٍ أخرى، ويعني ذلك أنه إذا اعتمدت المصارف تدابيرمتقدمة تقنيًا لضمان الأمن، لكنها اتسمت بالتعقيد وبات من الصعب على المستخدمين الإلتزام بها فستكون السبب في تعريضهم لهجمات الكترونية.

من الأمثلة الشائعة في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات ما يُروى عن تقديم الفريق الأمني في إحدى الشركات قواعد تشترط اختيار الموظفين كلمات مرور معقدة لتسجيل دخولهم إلى الشبكات الداخلية، باعتبار أن ذلك سيزيد حصانة الشركة أمام الاختراق، لكن أخفقت هذه المحاولة تمامًا حين سئم الموظفون من تذكر مزيج معقد من الكلمات والرموز ودونوا كلمات المرور على أوراق ثبتوها إلى جوار أجهزة الحواسيب، ولهذا السبب بُذلت الكثير من الجهود لتثقيف المستخدمين وتطوير بروتوكولات للأمن يسهل استخدامها مع بطاقات السحب والمعاملات المالية عبر الإنترنت، واشترك علماء النفس والمهندسون ومصممو البرمجيات وخبراء الخدمات المالية في تحديد قدرة المستهلكين على اتباع التدابير الأمنية وتصميم حلول عملية مُلائمة، وتشمل هذه المحاولات مجالات أخرى مثل أمن البنية التحتية، إذ يفشل متخصصون مدربون مثل سائقي القطارات في الالتزام بإجراءات أمنية مُعقدة [2].

وفي الهند لا يتمتع الكثير من المستخدمين الجُدد للخدمات المالية الرقمية بالخبرة التقنية الكافية، ما يزيد احتمالات تعرضهم للهجمات الإلكترونية لأسباب تتعلق بالمرحلة العمرية ومستوى الدخل والوضع الاجتماعي. وسيُواجهون قيود مختلفة تُؤثر على تمكنهم من إتمام معاملات الكترونية آمنة، وعلى النقيض من أحدث الخبرات الأمنية في تكنولوجيا المعلومات التي تستطيع المؤسسات الهندية محاكاتها والالتزام بها يصعب نقل التصميمات الآمنة وسهلة الاستخدام، إذ تحتاج دراسة معمقة لسلوكيات المستهلكين والتحديات الخاصة بالظروف المحلية.

وفي الأحوال العادية اكتسب المواطنون الهنود خبرات مُتراكمة في حماية ممتلكاتهم، كما يظهر في تأمين الأمتعة وربطها بسلاسل أثناء التنقل في المواصلات العامة ، والآن يتعين على الحكومة الهندية والمؤسسات المالية والشركات تولي مسؤولية تأهيل المواطنين لحماية أموالهم من خلال معايير أمنية سهلة الاستخدام، وتستعد الهند لإطلاق نظام يمكن أن يتنبأ بالنشاط غير القانوني ويحبطه قبل وقوعه، فيما عُدّ قفزة تكنولوجية كبيرة، ويهدف نظام المراقبة لمنع الجرائم مثل: الاعتداء الجنسي، من خلال رصد لغة الجسد للتنبؤ بالنشاط الإجرامي، وبحسب صحيفة "ديلي ميل" البريطانية، ستستخدم شركة للأمن وشركة لأبحاث الذكاء الاصطناعي النظام قريبًا لتحليل كميات هائلة من البيانات المتدفقة من كاميرات المراقبة في المناطق العامة في الهند، وسيقوم الذكاء الاصطناعي بتحليل السلوكيات الشاذة لتحديد ما إذا كان الشخص على وشك ارتكاب جريمة.

أسباب الجريمة الالكترونية :

هناك عدد من الأسباب التي يمكن حصرها كأسباب للجريمة الالكترونية، منها ما يقع على مستوى كوني،ومنها ما يقع على مستوى مجتمعي، ومنها ما يقع على مستوى فردي أو شخصي، كما ان أسباب الجريمة الالكترونية تتفاوت وفق نوعها ونوع المستهدف ونوع الجاني ومستوى تنفيذه (فردي، مجتمعي ، كوني)، فجرائم الشباب والهواه والصغار تختلف عن أسباب جرائم المحترفين، وتختلف وفق هدفها سرقة أو معلومات أو تجارة بالمعلومات أو شخصية الخ(3).

أسباب الجريمة علي المستوي الفردي

- البحث هن التقدير

هناك بعض الجرائم الالكترونية التي يرتكبها شباب طائش وصغار سن، وذلك من باب التحدي.

-الفرصة

تلعب البيئة دورا كبيرا في إنتاج الجريمة والخروج على القواعد الاجتماعية مع عدم وجود رقابة كلها عوامل تزيد من فرصة ارتكاب الجريمة .

- ضبط الذات المنخفض

توفر صفة الضبط الذاتي المنخفض مع وجود الفرصة لارتكاب السلوك الطائش يعدان عاملين مؤثّرين في ارتكاب السلوك الطائش ولايتم ملاحظة السلوك المنحرف عندما يحدث وكذلك إهمال معاقبة الطفل عندما يقترف سلوكاً منحرفاً وايضا عندما يكون في مراحلهِ الأولى.

النشاط الروتيني

ويمكن تفسيرة ان ظهور شبكة الإنترنت فقد تغيرطريقة الناس التي يتواصلون فيها أو يتفاعلون مع الآخرين في العلاقات الشخصية والترفيه والتجارة الخ.

أسباب الجريمة علي المستوي المجتمعي (4):

-التحضر

يعد التحضر أحد أسباب الجريمة الالكترونية عامة حيث يهاجر الشباب غير المتمكنين من مواجهة متطلبات الحياة الحضرية وتجد الناس في تنافس مستمر على مجاراته مما تجعلهم يلتفتون إلى الاستثمار في الجريمة.

-البطالة

ترتبط الجريمة الالكترونية بالبطالة حيث تتركز بين قطاعات كبيرة من الشباب وكما يقول المثل النيجيري "العقل العاطل عن العمل هو ورشة عمل للشيطان" ولذا فان الشباب الذين يملكون المعرفة سيستثمرون ذلك في النشاط الإجرامي الالكتروني .

---

(1) مدحت رمضان ، الحماية الجنائية للتجارة الالكترونية ، دراسة مقارنة ، القاهرة، دار النهظة العربية ، 2001 ، ص 55.

(2) رأفت رضوان ، عالم التجارة الالكترونية ، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة، 1999)،ص 44.

(3) خالد عياد الحلبي، إجراءات التحري والتحقيق في جرائم الحاسوب والإنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة، 2011، ص 66.

(4) محمد صالح الحناوي وآخرون، مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000 ،ص 33.

الضغوط العامة

تعد الضغوط العامة التي يتعرض لها المجتمع من فقر وبطالة وأمية وظروف اقتصادية صعبة وعوامل ضاغطة على المجتمع عامة وخاصة على قطاع الشباب مما يولد مشاعر سلبية عند شرائح كبيرة من الناس ضد المجتمع مما يدفعهم إلى أساليب سلبية مع هذه الظروف منها الإتجار الالكتروني بالبشر والجنس وغيرها.

البحث عن الثراء

يسعى الإنسان إلى المتعة هكذا تقول النظرية العامة في الجريمة لجتفردسون وهيرشي ويسعى الناس إلى الوسائل غير المقبولة لتحقيق أهداف اجتماعيا كما ترى نظرية الأنومي لميرتون فالرغبة في الثراء يواجهها صعوبات بالغة في تحقيقه بالطرق المقبولة اجتماعيا والقانونية ولذا يلجأ بعض الناس إلى الجرائم الالكترونية .

مرتكبى الجرائم الالكترونية :

من أهم الأدوات التى تساعد القراصنة (Hackers) من تنفيذ جريمتهم الالكترونية يستلزم ذلك توفر أدوات منها:

- الاتصال بشبكة الإنترنت .
- وجود برمجيات خاصة لنسخ المعلومات.
- ربط الكاميرات بخطوط الاتصال الهاتفي.
- البار كود.
- طابعات .
- هواتف رقمية ونقالة.
- برامج ضارة ومنها Trojan horse إذ تتمثل وظيفته بخداع الضحية وتشجيعه على تشغيله فيلحق الضرر الشامل بالحاسوب والملفات الموجودة عليه.

وجدير بالذكر أن هذا النوع من تكنولوجيا مراقبة المواطنين مستخدم بالفعل في 40 مدينة في الهند، بدورها قالت المؤسسة المشاركة والمديرة التنفيذية لشركة كورتيكا، كارينا أوديناياف، إن التكنولوجيا الجديدة يمكن أن ترصد الحركات التي غالبًا ماتغفلها فرق الأمن؛ ما يجعل المدن أكثر أمانًا، وقالت إن التعلم غير الخاضع للإشراف مطلوب للبرنامج لمعرفة ما الذي يجب أن يكتشفه، وهذا هو السبب في أنهم يريدون تدريبه على الكاميرات الأمنية، وأوضحت أن الشركة تنوي إيصال النظام بكاميرات المراقبة ليتعلم التعرف على تلك السلوكيات الشاذة التي تسبق النشاط الإجرامي(1).

كما تشير الإحصائيات التي تعلنها وحدة الشكاوى الالكترونية إلى أن هذه الأنواع من الجرائم هي الأكثر انتشارا خاصة بين الفئة العمرية من 16-28، حيث تم تقديم 173 شكوى على جرائم إلكترونية عام 2013، وارتفعت إلى 540 في منتصف عام 2016، على مستوى الهند ، قد لا تبدو هذه الأرقام مرتفعة، ولكنها آخذة بالازدياد،وقد برزت الحاجة لإنشاء وحدة الشكاوى الالكترونية عام 2013 لوجود العديد من الشكاوى ضد جرائم ارتكبت الكترونيا (2).

1- تطور الجرائم الالكترونية فى الهند خلال الفترة (1990-2014):

ومن الجدول رقم (1) لوحظ عدم الاستقرار فى الجرائم الالكترونية فى الهند خلال الفترة (1990- 2014) حيث تأرجحت القيم بين الزيادة والانخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير خلال تلك الفترة بين -8.47%عام 1999 و69.94% عام 2014 بمتوسط عام 9.85 خلال تلك الفترة.

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور الجرائم الالكترونية فى الهند من خلال معادلة الانحدار الخطى البسيط اتضح مايلى :

أن قيمة معامل الانحدار للجريمة تزداد بمعدل سنوى معنوى بلغ نحو 7.08جريمة سنوية لكل قيمة مليار دولار من الصفقات عند مستوى معنوية 1%، وبلغ معامل التحديد 78% خلال تلك الفترة مما يعنى أن 78% من الجريمة الالكترونية مقاسة فى هذا النموذج عند مستوى معنوية 1% ، 22% من العوامل خارج النموذج ،كما تثبت معنوية المعادلة حيث قيمة Fالمحسوبة تعادل 92.8.

$$Y = \mathbf{0.06852} + \mathbf{7.0876}x$$
$$\mathbf{(0.652)\ \ (13.024)}^{**}$$
$$R^2=\mathbf{0.7811}\qquad F=\mathbf{92.88}^{**}$$

جدول1. تطور الجرائم الالكترونية فى الهند خلال الفترة (1990-2014)
القيمة بالأعداد

السنة	الجرائم الالكترونية	معدل التغير السنوى (%)
1990	33	-
1991	36	10.45
1992	39	8.33
1993	42	7.69
1994	45	7.14
1995	48	6.67
1996	51	6.25
1997	55	7.84
1998	59	7.27
1999	54	-8.47
2000	58	7.41
2001	73	25.86
2002	76	4.11
2003	85	11.84
2004	91	7.06
2005	95	4.40
2006	105	10.53
2007	113	7.62
2008	121	7.08
2009	129	6.61
2010	140	8.53
2011	144	2.86
2012	162	12.50
2013	173	6.79
2014	294	69.94
المتوسط	92.84	9.85

المصدر: البنك الدولى (World bank)، مؤشرات التنمية العالمية، إحصاءات التنمية الاقتصادية، (1990-2014)

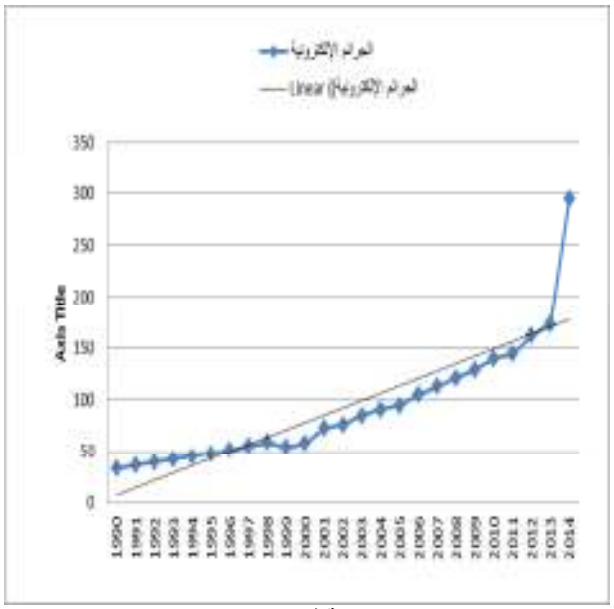

شكل 1. تطور الجرائم الالكترونية فى الهند خلال الفترة (1990-2014)

ويوضح الشكل رقم "1" شكل ومعدل تطور الجريمة واتجاه تطورها حيث يتضح من الشكل ارتفاع معدل الجريمة حيث يقارب الصفر فى عام 1990 إلى ارتفاع نحو 170 جريمة فى عام 2014 مما يتطلب معه اتخاذ اللازم نحو تقليل عملية السطو والجرائم .

1- تطور الناتج المحلى الإجمالى فى الهند خلال الفترة (1990-2014):

نلاحظ عدم الاستقرار فى الناتج المحلى الإجمالى فى الهند خلال الفترة (1990- 2014) حيث تأرجحت قيم الناتج المحلى الإجمالى فى الهند بين الزيادة والانخفاض خلال تلك الفترة، بمتوسط 148.75 مليار دولار، ومعدل نمو بلغ نحو 8.50%.

2- تطور الادخار الإجمالى فى الهند خلال الفترة (1990-2014) :

نلاحظ عدم الإستقرار فى الادخار الإجمالى فى الهند خلال الفترة (1990- 2014) حيث تأرجحت قيم الادخار الإجمالى فى الهند بين الزيادة

(1)عبد الفتاح بيومي حجازي،التجارة الالكترونية و حمايتها القانونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2000،ص 77.
(2) رأفت رضوان ، عالم التجارة الالكترونية ، مرجع سبق ذكره ،ص 33.

والانخفاض خلال تلك الفترة، بمتوسط 50.49 مليار دولار، ومعدل نمو بلغ نحو 8.23%.

3- تطور صادرات السلع والخدمات الالكترونية فى الهند خلال الفترة (1990-2014):

نلاحظ عدم الاستقرار فى صادرات السلع والخدمات فى الهند خلال الفترة (1990- 2014) حيث تأرجحت قيم صادرات السلع والخدمات فى الهند بين الزيادة والانخفاض خلال تلك الفترة، بمتوسط 138.14 مليار دولار، ومعدل نمو بلغ نحو 8.46%.

4- تطور واردات السلع والخدمات الالكترونية فى الهند خلال الفترة (1990-2014):

نلاحظ عدم الاستقرار فى واردات السلع والخدمات فى الهند خلال الفترة (1990- 2014) حيث تأرجحت قيم واردات السلع والخدمات فى الهند بين الزيادة والانخفاض خلال تلك الفترة ، بمتوسط 117.76 مليار دولار، ومعدل نمو بلغ نحو 8.0%.

5- تطور الميزان التجارى على السلع والخدمات الالكترونية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) فى الهند خلال الفترة (1990-2014):

نلاحظ عدم الاستقرار فى الميزان الخارجي على السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) فى الهند خلال الفترة (1990- 2014) حيث تأرجحت قيم الميزان الخارجي على السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) فى الهند بين الزيادة والانخفاض خلال تلك الفترة ، بمتوسط 203.80 مليار دولار، ومعدل نمو بلغ نحو 15.24%.

6- تطور صادرات التكنولوجيا المتقدمة فى الهندخلال الفترة (1990-2014):

نلاحظ عدم الاستقرار فى صادرات التكنولوجيا المتقدمة فى الهند خلال الفترة (1990- 2014) حيث تأرجحت قيم صادرات التكنولوجيا المتقدمة فى الهند بين الزيادة والانخفاض خلال تلك الفترة، بمتوسط 41.01 مليار دولار، ومعدل نمو بلغ نحو 9.67%.

جدول 2. تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية فى الهند خلال الفترة (1990-2014)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي	الادخار الإجمالي	صادرات السلع والخدمات الالكترونية	واردات السلع والخدمات الالكترونية	الميزان التجارى على السلع والخدمات الالكترونية	صادرات التكنولوجيا المتقدمة
1990	44.02	13.38	32.78	31.88	9.00	6.05
1991	49.14	14.39	38.25	40.04	-17.99	7.95
1992	59.17	18.75	44.96	44.16	8.03	10.22
1993	66.89	23.22	52.79	52.86	-0.67	13.50
1994	74.48	26.14	66.40	67.59	-11.94	19.17
1995	88.70	30.07	83.46	86.95	-34.90	25.41
1996	100.85	37.36	92.36	90.96	13.98	26.33
1997	100.01	37.02	93.29	92.38	9.14	29.50
1998	72.17	28.76	83.53	67.66	158.73	31.66
1999	79.15	30.32	96.02	76.19	198.28	39.99
2000	93.79	33.69	112.37	94.35	180.19	47.03
2001	92.78	29.92	102.44	86.25	161.82	40.93
2002	100.85	33.01	109.22	91.82	174.01	43.58
2003	110.20	38.41	117.85	96.15	217.01	47.37
2004	124.75	43.83	143.93	118.51	254.14	53.27
2005	143.53	52.84	162.05	130.55	314.96	57.70
2006	162.69	63.12	182.52	147.06	354.56	63.49
2007	193.55	75.03	205.49	167.03	384.60	65.22
2008	230.81	88.91	229.66	178.12	515.43	42.97
2009	202.26	67.47	184.90	143.89	410.07	50.97
2010	255.02	85.35	221.69	181.10	405.88	59.33
2011	297.95	101.55	254.02	207.62	464.00	61.13
2012	314.44	97.29	249.35	215.53	338.28	61.23
2013	323.34	95.87	244.49	216.89	275.98	60.37
2014	338.10	96.58	249.68	218.45	312.34	60.80
المتوسط	148.75	50.49	138.14	117.76	203.80	41.01
معدل نمو النمو	8.50	8.23	8.46	8.00	15.24	9.67

المصدر: البنك الدولى (World bank)، مؤشرات التنمية العالمية، إحصاءات التنمية الاقتصادية، (1990-2014)

مقومات التجارة الالكترونية فى الهند :

1- تطور خطوط هاتفية (لكل 100 شخص)فى الهند خلال الفترة (1990-2014):

نلاحظ عدم الاستقرار فى خطوط هاتفية (لكل 100 شخص) فى الهند خلال الفترة (1990- 2014) حيث تأرجحت قيم خطوط هاتفية (لكل 100 شخص) بين الزيادة والانخفاض خلال تلك الفترة، بمتوسط 13.09 خط ومعدل نمو 15.29%

2- تطور خوادم إنترنت مؤمنة فى الهند خلال الفترة (1990-2014):

نلاحظ عدم الاستقرار فى خوادم إنترنت مؤمنة فى الهند خلال الفترة (1990- 2014) حيث تأرجحت قيم خوادم إنترنت مؤمنة بين الزيادة والانخفاض خلال تلك الفترة ، بمتوسط 1193.31 خادم ومعدل نمو 17.83%.

3- تطور كمبيوتر، اتصالات، وخدمات أخرى (% من صادرات الخدمات، ميزان المدفوعات) فى الهند خلال الفترة (1990-2014):

نلاحظ عدم الاستقرار فى كمبيوتر، اتصالات، وخدمات أخرى (% من صادرات الخدمات، ميزان المدفوعات) فى الهند خلال الفترة (1990-2014) حيث تأرجحت قيم كمبيوتر، اتصالات، وخدمات أخرى (% من صادرات الخدمات، ميزان المدفوعات) بين الزيادة والانخفاض خلال تلك الفترة، بمتوسط 45.86 ومعدل نمو 2.72%.

4- تطور مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص) فى الهند خلال الفترة (1990-2014):

نلاحظ عدم الاستقرار فى مستخدمى الإنترنت (لكل مليون شخص) فى الهند خلال الفترة (1990- 2014) حيث تأرجحت قيم المستخدمين بين الزيادة والانخفاض خلال تلك الفترة ، بمتوسط 0.95 مستخدم ومعدل نمو 7.74%.

5- تطور مشتركو الإنترنت الثابت (لكل 100 شخص) فى الهند خلال الفترة (1990-2014):

نلاحظ عدم الاستقرار فى مشتركى الإنترنت الثابت (لكل 100 شخص) فى الهند خلال الفترة (1990- 2014) حيث تأرجحت قيم مشتركو الإنترنت الثابت (لكل 100 شخص) بين الزيادة والانخفاض خلال تلك الفترة ، بمتوسط 3.57 مشترك ومعدل نمو 18.27%.

جدول 3. تطور مقومات التجارة الالكترونية فى الهند خلال الفترة (1990-2014)

السنوات	خطوط هاتفية (لكل 100 شخص)	خوادم إنترنت مؤمنة	كمبيوتر، اتصالات، وخدمات أخرى (% من صادرات الخدمات، ميزان المدفوعات)	مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص)	مشتركو الإنترنت الثابت عريض النطاق (لكل 100 شخص)
1990	0.63	146.28	26.93	0.65	0.18
1991	0.65	151.80	30.06	0.72	0.25
1992	0.88	162.84	31.37	0.85	0.30
1993	1.32	164.68	33.93	0.74	0.46
1994	2.05	157.32	25.01	0.66	0.40
1995	3.03	167.44	24.99	0.59	0.19
1996	4.05	165.60	32.19	0.83	0.12
1997	5.14	164.68	67.66	0.17	0.78
1998	6.36	162.84	69.41	0.17	0.95
1999	7.86	163.76	68.57	0.17	0.90
2000	10.41	166.52	68.52	0.17	1.14
2001	12.88	169.28	68.77	0.13	1.16
2002	15.22	167.44	68.25	0.14	1.15
2003	18.56	167.44	50.84	0.13	1.71
2004	21.89	269.56	47.51	0.21	1.75
2005	24.46	391.92	38.75	0.30	2.60
2006	19.32	540.96	37.56	0.41	3.52
2007	25.21	828.00	40.89	0.63	4.58
2008	23.32	1138.96	40.76	0.86	5.68
2009	21.36	1452.68	43.06	1.09	7.07
2010	19.92	2363.48	26.97	1.77	8.55
2011	19.17	2999.20	51.78	2.24	10.52
2012	20.42	3898.96	49.03	2.89	11.70
2013	21.16	4837.36	50.97	3.16	11.55
2014	22.08	8833.84	52.73	4.19	11.94
المتوسط	13.09	1193.31	45.86	0.95	3.57
معدل النمو	15.29	17.83	2.72	7.74	18.27

المصدر: البنك الدولى (World bank)، مؤشرات التنمية العالمية، إحصاءات التنمية الاقتصادية، (1990-2014)

علاقة الجرائم الالكترونية بالتجارة الالكترونية :

لقد انطلقت التجارة الالكترونية وما أوجدتها من فرص أمام من يريد الاستفادة منها، وتأتي التجارة والأعمال الالكترونية في مقدمة ميادين التنافس التي فتحتها الإنترنت لتطلق بذلك اقتصادا قائما بذاته اصبح يعرف باسم الاقتصاد الجديد

لكن التجارة الالكترونية هي مسرح لتغير سريع ولها قواعدها التي لابد من اتقانها لمن يريد دخول هذا المسرح والسيطرة على سرعة ايقاعها، ومن هنا، تنبع أهمية الدراسة فى تتبع بعض القواعد والحقائق التي لابد من يتعامل مع الإنترنت ان يكون على علم بها الحقيقة الأولى التطور يولد الفرص حيث يجمع الكل أن هناك تطورا سريعا في مجال التطور التكنولوجي المعلوماتي بشكل عام والبيو تكنولوجي، وأن هذا التطور، يطرح فرصا كثيرة أمام كل من يريد، أن يطور ويستغل هذه الفرص.

ومازالت التجارة الالكترونية بدون غطاء قانوني يحكم الجوانب القانونية لهذه التجارة، وينظم معاملات الأفراد ويحدد الجهات المختصة لنظرالمنازعات ويعالج المشكلات القانونية التي تنشأ عن هذه التجارة ويعالج مسألة الأمن الالكتروني وحماية المعلومات وجرائم الإنترنت والمسائل المتصلة بالملكية الفكرية للمصنفات وحماية قواعد البيانات وأسماء النطاقات وحماية محتويات مواقع الإنترنت والمواصفات والمعايير والمقاييس التقنية، ومكان التعاقد، والقانون الذي يحكم العقد، ومسألة الإثبات وحجية وسائل الإثبات ومدى الزاميتها للأطراف والتوقيع الالكتروني والعقود الالكترونية، والخدمات المصرفية الالكترونية، والحكومة الالكترونية، وتوفير الحماية القانونية للمواقع وللمشترين، والحماية القانونية للمستهلكين وللحياة الخاصة أن الفراغ القانوني الشمولي هو واحد من التحديات الرئيسية للتجارة الالكترونية والذي اذا استمر لربما ان يؤدي مثل هذا التحدي إلى انكماش نموها وعزوف الناس عنها عالميا اوعزوفهم عن التعامل مع الدول التي مازالت متخلفة عن الركب، كما أن التجارة الالكترونية مازالت مقصورة على الولايات المتحدة واوروبا واليابان في حين أن الوطن العربي، لايزال على أبواب الاقتصاد الرقمي الجديد، بإستثناء بعض المحاولات وهذا التخلف ناشيء عن الاحتكار لقطاع الاتصالات وعن قصور البنية التحتية للأجهزة والمعدات والقدرة الاستيعابية لخطوط الاتصالات وامتلاك أجهزة الكمبيوتر الشخصي أوحتى امتلاك خطوط هاتف اضف إلى ذلك فإن مسائل مثل الجودة وتكلفة تحديث الأجهزة وما تحتاجه من البرامج، والأنظمة واللوائح التشريعية والإدارية، وما يستلزم من تنظيم قانوني للمنافسة، وحماية لحقوق الملكية الفكرية جميعها مسائل تعيق تقدم التجارة الالكترونية، وبالإضافة إلى ما سبق فإن تقاعس رأس المال الاجتماعي القادر على الابتكار والتجديد والعجز عن اندماجه مع رأس المال المغامر، وندرة الإداريين المضاربين بالإدارة، لترجمة الافكارالجديدة والابتكارات إلى مشاريع عملية مربحة (1) .

وأطلقت عبارة التجارة الالكترونية مجازا على العمليات التي تتم عبر الإنترنت حيث ظهر هذا الكم الهائل من الاستثمارات على الإنترنت وما يسمى بشركات الدوت كوم، وكل ما يتصل بتكنولوجيا الإنترنت يطلق عليه أيضا الاقتصاد الرقمي الجديد وحتى أصبح الإنسان يتصور أنه كان هناك اقتصاد قديم وتجارة قديمة وحل محلها اقتصاد جديد وتجارة جديدة ورموز جديدة وهذا أمر قد لا يرحب به البعض ومنهم جاك ويلش مدير عام جنرال اليكتريك السابق حيث يقول: "ليس هناك اقتصاد جديد واقتصاد قديم، فالاقتصاد واحد، كما لا توجد تجارة الكترونية وتجارة تقليدية فالتجارة هي نفسها منذ 500 عام وسواء اشترى الإنسان من عربة يجرها حصان او عبر الإنترنت، فالشراء عملية لا تتغير بتغيير أساليبها" على الرغم من كلام جاك ويلش، فقد قام بادخال التجارة الالكترونية لجنرال اليكتريك لتكون مكملة للتجارة التقليدية ومع ذلك فإن أدبيات الاقتصاد والإدارة والقانون تحبذ استعمال تعبير التجارة الالكترونية أوالاقتصاد الرقمي الجديد، وإطلاق هذا الإسم لوصف هذه العمليات الناشئة عن سهولة استعماله ونطقه ولحب الناس للأسماء والمفاهيم الجديدة أو آخر صراعات الموضة، وهذا يحتم علي المعدل أن نسير في الركب ومع التيار [2].

النتائج

تبين من خلال استعراض التجارة والجرائم الالكترونية فى الهند مايلى:

1- تعتبر مقومات الهند الجغرافيه وما تمتلكه من خصائص وموارد من أهم أسس التى تؤثر بشكل كامل على تحقيق معدلات مرتفعة من النموالاقتصادى .

2- ضعف إدراك الشركات لأهمية الفوائد الناتجة عن استخدام النظام الالكتروني للتجارة.

(1) محمد صالح الحناوي وآخرون، مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000 ،ص 66.

(2) رأفت رضوان ، عالم التجارة الالكترونية، مرجع سبق ذكره .

3- ضعف القدرة على الرقابة وأحيانا غياب الأمان وكذلك ضعف الكوادر الإدارية والبشرية المتاحة وعدم وجود مراكزمتخصصة للبحث العلمي لتحقيق تنمية تلك الكوادر .

4- عدم توافر البيئة الملائمة للاعتمادعلى التجارة الالكترونية، خاصة فيما يتعلق بالأسس الداعمة لانتشارهذا النوع من التجارة و تطبيقاتها ،كالاتصالات ومستخدمي الإنترنت وكذلك عدم توافر الأنظمة التي تكفل الأمن والسرية للمعاملات والنشاطات.

5- وجود صعوبات رقابية تواجه عملية التبادل التجاري الالكتروني وتأتي هذه الصعوبة لعدم وجود نظام رقابي فعال معتمد من قبل الدول يتم من خلاله الرقابة عليها.

التوصيات :

فى ضوء ما تقدم يمكن اقتراح عدد من التوصيبات :

1- مواكبة التطورات التكنولوجية لتحسين الأداء الاتصالى وتحديث المعدات الاتصالية والسرعة فى التعامل مع إشكال الاتصال الجديدة .

2- تكريس التطور الحاصل في نطاق تطبيق القانون الجنائي من حيث الزمان والمكان ، وتطوير نظام تقادم الجريمة الالكترونية .

3- منح سلطات الضبط والتحقيق الحق في إجراء تفتيش وضبط أي تقنية خاصة بالجريمة الالكترونية تفيد في إثباتها .

4- تفعيل التعاون الدولي ودور المعاهدات الدولية ومبدأ المساعدة القانونية والقضائية المتبادلة .

5- نشر الوعي بين المواطنين وخاصة الشباب بمخاطر التعامل مع المواقع السيئة والمشبوهة على الشبكة العنكبوتية .

6- تفعيل دور المجتمع المدني والمؤسسات للقيام بدوره التوعوي والوقائي من الوقوع في براثن الرذيلة والممارسات الخاطئة .

المراجع

إبراهيم العيسوي، التجارة الإلكترونيـــة، القاهرة ،المكتبـــة الأكاديميـــة، 2003 .

أحمد حمد الله السمان، "التجارة الإلكترونية تنمية الصادرات"، جامعة القاهرة، مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية، العدد24فبراير 2005.

أميرفرج يوسف، الجريمة الإلكترونية والمعلوماتية والجهود الدولية والمحلية لمكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت، الإسكندرية، ، مكتبة وفاء القانونية للنشر، الطبعة الأولى، بدون سنة.

خالد عياد الحلبي، إجراءات التحري والتحقيق في جرائم الحاسوب والإنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة، 2011.

رأفت رضوان ، عالم التجارة الإلكترونية ، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة، 1999).

عبد الفتاح بيومي حجازي،التجارة الإلكترونية و حمايتها القانونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2000 .

كوثر سعيد عدنان خالد، حماية المستهلك الإلكتروني، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، بدون طبعة، 2012.

محمد صالح الحناوي وآخرون، مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000 .

مدحت رمضان ، الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية ، دراسة مقارنة ، القاهرة، دار النهظة العربية ، 2001 .

Bocij, P.Chaffy,D. Greasley,A. Hiickie,S. (2003), Business information System , 2nd ed., Prentice Hall,USA.

Davis, Kenneth,R. " Marketing Management ", 3rd ed , Donald press Co ,New York ,1961.

Dempsy ,Donald, ," what is electronic commerce" ,usa,march,1997

JOENS, DON," E-Commerce For Dumimies", New York, robbins, StephenN,2000

Matz & Curry " cost accounting ,planning and control " , 5th ed , 1972.

Moscove, Crowing Shield "Cost accounting with managerial applications", fifth edition 1985.

Proposal for a Council Regulation (EC) on jurisdiction and the recognition and enforcement of judgments in civil and commercial matters COM(99) 348.

Sickle,Clarence,L. , "Cost accounting Fundamentals and Procedures ", 2nd ed, New York,1974 .

The Relation between Commerce Electronic Crimes and Economic Development in India

Hegab, A. A. M. S. [1] and A. E. A. El-Bebiti[2]

[1]Econ. And Political Studies and Res.Dept.,Inst.Asian Res. and Studies, Zagazig Univ., Egypt

[2]Economin and Administrative Science Dept.,Fac. of Technology and Dev., Zagazig Univ., Egypt

ABSTRACT

Today, e-commerce has become an effective engine for activating the business between the various parties involved in it from individuals, institutions and departments. This is an opportunity for those seeking to achieve the most profitable methods by Promotion channels and search for new customers and markets via electronic means, using modern payment and payment systems. The adoption of electronic commerce on the electronic information system tools all become vulnerable to the dangers of piracy and penetration of their sites and destruction, which requires the establishment of scientific legislation and coordination between all countries of the world and bodies, including the world. This is what we have seen in our study، It is therefore necessary for countries to rise from their slumber to join the developing countries to progress and to enter e-commerce.